

تحليل خصائص التركيب النوعي والعمرى لسكان محافظة بابل

(-)

:

تعد خصائص تركيب السكان النوعية والعمرية أكثر الخصائص السكانية الأخرى بالعمليات الديموغرافية الكبرى المتغيرة (الولادات والوفيات والهجرة بنوعيتها الوافدة والنازحة)، لذلك تعد هذه الخصائص بمثابة وسيلة غير مباشرة لتقدير مستويات الخصوبة والوفيات ومدى تأثيرهما على حركة السكان في المستقبل أولى المهتمين في جغرافية السكان اهتماماتهم الخاصة بدراسة هذه الخصائص من خلال أظهار تبايناتها المكانية على الخرائط أو الرسوم البيانية (الأهرامات) والتعمق في تحليلها بحيث تغطي كافة المؤشرات الديموغرافية المذكورة وما يرتبط بها من العوامل التي تؤثر فيها .

وتكمن أهمية دراسة هذه الخصائص في معرفة ما يملكه المجتمع من موارد بشرية ومقدرتهم الحيوية والاقتصادية، فهي تقدم خدمة جليلة للمعنيين في وضع الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية الآنية والمستقبلية لكافة شرائح المجتمع بشكل سليم. وغالبا يتناول اسة هذه الخصائص سويا وتمثل معا بشكل رسم بياني يدعى (هرم السكان)

يعكس خصائص السكان النوعية والعمرية للمجتمع المرسوم له ومدى تأثيرها بالمتغيرات الديموغرافية المذكورة والعوامل المؤثرة بها لمدة زمنية قد تصل الى مئة عام والبحث الذي نحن بصدهه يتناول وتحليل الخصائص النوعية والعمرية

- وفق منهج جغرافية السكان الذي يعني بتحليل خصائص السكان الكمية بغية الوصول الى كشف أوجه التشابه والاختلاف وتحديد الأسباب التي كانت تقف وراء ك،فهي دراسة جغرافية لابد من تمثيل البيانات المتعلقة بهذه الخصائص لسكان محافظة صورة التباين والتشابه الى جانب القيام بجولات ميدانية لمختلف جهات المحافظة بهدف التعرف بصورة مباشرة من السكان على العوامل التي أثرت في العمليات الديموغرافية لاقبتها بخصائص السكان النوعية والعمرية . ويحتوي البحث على

ثلاث مباحث تناول المبحث الأول نمو سكان المحافظة للفترة - وذلك بهدف معرفة اتجاهه ، أما المبحث الثاني فقد تناول خصائص التركيب النوعي للسكان المحافظة ،

وتناول المبحث الثالث خصائص التركيب العمري . وعند دراسة هذه المباحث وتحليلها توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية .

من خلال دراسة وتحليل الخصائص النوعية والعمرية لسكان محافظة بابل مايلي .

- تسمت محافظة بابل بوتائر نمو سكاني سريع إذ تضاعف حجم سكانها خلال فترة عشرين سنة الماضية (-) وتعد الفترة الأولى ما بين - أكثر الفترات نموا التي شهدتها المحافظة إذ بلغت نسبة النمو في الفترة % سنويا وقد ساهمت حركة السكان المكانية (الوافدين) جزء من هذا نمو مما اثر على خصائص السكان النوعية والعمرية خلال فترة الدراسة
- وبصدد خصائص التركيب النوعي اتضح من خلال تحليل تلك الخصائص أن نسبة النوع لعموم سكان المحافظة كانت طبيعية لم تؤثر سلب على مجمل العمليات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وقد كانت هذا نتيجة لزيادة عدد الوافدين إلى المحافظة وتفق عدد الإناث على عدد الذكور نتيجة لنزوح البعض من الذكور ولاسيما من الذين وفدوا إليها بسبب توقف العمل في الكثير من المنشآت الصناعية والزراعية وكما أظهرت الدراسة تباين هذه النسبة بين وحدات المحافظة الإدارية وقد اتضح هذا التباين بصورة جلية في تعداد ولاسيما بين مركز قضاء المسيب والنواحي التابعة له وبين مركز قضاء الهاشمية والنواحي التابعة له إذ اتسمت الوحدات الأولى بارتفاع نسبة النوع فيها كثيرا حتى وصلت إلى ذكر لكل أنثى في ناحية الإسكندرية بينما تفوق عدد الإناث قليلا على عدد الذكور في الوحدات الثانية ظهر التباين بين سكان الحضر والريف بتأثير حركة السكان المكانية إذ تفوق عددا

على عدد الإناث في المناطق الحضرية لكونها مناطق جاذبة للسكان لتوفر فرص عمل أكثر من المناطق الريفية ،وبذلك جاءت النتائج متفقة مع الفرضية الموضوعية في خصائص التركيب النوعي

- أما بصدد خصائص التركيب العمري لسكان المحافظة فقد اتضح من خلال تحليل الهرمين يحمل كافة خصائص الفتوة والشباب اذ شكل الأطفال والأحداث دون من مجمل السكان في كلا التعدادين وهذا مؤشر حقيقي إلى ارتفاع نسبة

الخصوبة في المحافظة بالرغم من انخفاض مستواها من ١

وفيات الأطفال الرضع نتيجة للحصار الاقتصادي في تلك الفترة

أظهرت الدراسة انخفاض نسبة كبار السن إذ بلغت نسبتهم ١ وهذا ما يشير إلى انخفاض أمد الحياة مقارنة بالدول المتقدمة وكما أظهرت الدراسة انخفاض نسبة الإعالة الكلية في لارتفاع نسبة وفيات الأ الرضع وكبار السن، وهي أيضا متفقة مع الفرضية التي وضعناها في خصائص التركيب العمري

التوصيات :- من خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة

- ليس من المعقول أن بتضاعف سكان المحافظة مرتين خلال مدة ثلاثون سنة ، وذلك يتطلب القيام بخطوتين، الخطوة الأولى خلق ثقافة تخطيط الأسرة في المجتمع البابلي وذلك عبر توعية السكان من خلال كافة وسائل الإعلام، أما الخطوة الثانية العمل في الحد من الهجرة الى المحاف عن طريق وضع قوانين صارمة في هذا المجال وهذه مسؤولية تقع على عاتق مجلس المحافظة الذي بإمكانه تشريع القوانين ذات العلاقة بحركة السكان المكانية
- العمل في النهوض بواقع المحافظة الخدمي لكافة فئات السن ولاسيما تلك التي تت بالجانب التربوي والصحي والترفيهي والتركيز على المناطق الريفية من أجل تقليل الفوارق بين المناطق لحضرية والريفية خاصة لأن أكثر وحدات المحافظة الادارية ذات طابع ريفي
- تقليل الفوارق الاقتصادية بين وحدات المحافظة وذلك من خلال توزيعها بصورة عادلة حجم السكان وذلك يتطلب بضرورة اشراف مجلس المحافظة في وضع وتنفيذ الخطط التنموية